

نموشي نسرين - أستاذة بكلية الحقوق والعلوم السياسية - جامعة
تبسة

التحول الديمقراطي: مقارنة مفهومية ونظرية

الملخص:

تعتبر عملية التحول الديمقراطي واحدة من أهم الملامح الرئيسية للتطور السياسي الذي تشهده دول العالم الثالث منذ نهاية الثمانينيات و النصف الأول من التسعينيات من القرن العشرين، حيث تزايدت معها حالات الانتقال من نظم لا ديمقراطية إلى نظم أكثر ديمقراطية، تقوم على التعددية السياسية، في إطار ما أسماه الأستاذ صامويل هنتجتون الموجة الثالثة من التحول إلى الديمقراطية في الربع الأخير من القرن العشرين، و لهذه العملية - كغيرها من الظواهر في العلوم السياسية - جملة من المفاهيم والأطر النظرية التي تحاول تفسيرها ، تحليلها ، ومحاولة التنبؤ بمساراتها و مآلاتها . و عليه تسعى هذه الدراسة للبحث في الإطار المفاهيمي و النظري للتحول الديمقراطي .

Résumé :

L'objectif de la présente étude est d'étudier le cadre théorique et conceptuel de la démocratie , de la transition démocratique, les facteurs de soutien de son exercice, Tandis qu'à une définition large de la démocratie, conçue non seulement comme un régime politique, mais comme un système économique et social spécifique.

مقدمة:

مثلت عمليات التحول الديمقراطي الظاهرة الأبرز خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين، قبل ذلك كانت الساحة السياسية مليئة بأشكال مختلفة من نظم الحكم غير الديمقراطية، ففي منتصف سبعينات القرن العشرين شهد العالم ما أصبح يعرف وفق ما سماه الأستاذ صاموئيل هانتغتون بالموجة الثالثة للتحول الديمقراطي في الربع الأخير من القرن العشرين، وعليه نتناول من

خلال هذا الموضوع الإطار المفاهيمي والنظري للتحول الديمقراطي.

إشكالية الدراسة:

- إلى أي مدى يشكل المحيط الدولي الجديد بآلياته ووحداته فضاء ملائماً لحدوث التحول الديمقراطي؟ وهل ترتبط عملية التحول الديمقراطي بصيغة تنموية معينة بحيث يشكل غياب هذه الصيغة عائقاً أمام التأسيس لهذه العملية ؟

الفرضيات:

- تشكل العولمة وما تضمنته من حركية التعاون الدولي من جهة والموجة الثالثة من التحول الديمقراطي من جهة أخرى، محددات رئيسية للتوجه نحو دعم التحول الديمقراطي.

- كلما كانت البيئة الداخلية مهيأة للتفاعل مع تأثيرات البيئة الخارجية، كلما كانت عملية التحول الديمقراطي أسرع و أنجح.

تتناول هذه الدراسة مفهوم التحول الديمقراطي وأهم المدارس النظرية التي تناولت هذا المفهوم بالدراسة وعليه تتكون من المحورين التاليين:

المحور الأول: حول مفهوم التحول الديمقراطي

أولاً: معنى التحول

ثانياً: معنى الديمقراطية

ثالثا: المعايير النظرية للديمقراطية

رابعا: مفهوم التحول الديمقراطي

خامسا: تمييز مفهوم التحول الديمقراطي عن بعض المفاهيم ذات الصلة

المحور الثاني: المداخل النظرية للتحول الديمقراطي

أولا: مدرسة التحديث

ثانيا: مدرسة البنيوية

ثالثا: المدرسة الانتقالية

المحور الثالث: عوامل التحول الديمقراطي

أولا: العوامل الداخلية في التحول الديمقراطي

ثانيا: العوامل الخارجية في التحول الديمقراطي

ثالثا: عوامل التحول الديمقراطي لدى صامويل هانتنغتون

الخاتمة

المحور الأول: حول مفهوم التحول الديمقراطي

على الرغم من سهولة الدلالة اللفظية لمصطلح التحول الديمقراطي، إلا أن لهذا المصطلح كغيره من المصطلحات المستخدمة في العلوم الاجتماعية بشكل عام تعريفات مختلفة بالنظر إلى أنه يشمل أبعادا متعددة، ومن أجل الوقوف على ماهية هذا المصطلح يمكن التطرق إلى معنى التحول ثم إلى الديمقراطية.

أولا: معنى التحول

يقصد بمصطلح التحول التغير في الشيء أو انتقاله من صورة إلى صورة أخرى¹، وكلمة التحول تقابلها في اللغتين الفرنسية والإنجليزية كلمة transition

وتعني المرور أو الانتقال من حالة معينة إلى حالة أخرى، فالواقع والتاريخ يشهدان على أن المجتمعات الإنسانية لا تثبت على حالة واحدة دائماً بحيث أن أي نسق اجتماعي إنما يحتوي على نوعين من العمليات، أولى تعمل على الحفاظ عليه وضمان استمراره، وثانية تعمل على تغييره وتبديله وابتداء بالتعديل وانتهاء بالثورة².

وهكذا يعتبر علم الاجتماع من أول ميادين التحول (التغيير) للدراسة، كما أن علماء الاجتماع، في الوقت الحاضر يرون أن التغير في البناء الاجتماعي يشكل أحد ميادين علم الاجتماع المعاصر، حيث يعرف "كينجزلي ديفيز Kingsley davis التغير الاجتماعي على أنه التحول الذي يطرأ على التنظيم الاجتماعي، سواء في تركيبه وبنائه أو في وظائفه³.

وعلى الرغم من كون علم الاجتماع هو السباق في دراسة مفهوم التحول، إلا أن ميدان هذا العلم ليس وحده الذي يخضع لمنطق التحول، حيث يحدث الأمر نفسه في ميادين العلوم الأخرى والتي من بينها العلوم السياسية. حيث يشير مفهوم التغيير السياسي إلى التحول في الأبنية أو العمليات السياسية بما يؤثر على توزيع وممارسة القوة السياسية بمشتملاتها السلطة، الإكبار والنفوذ السياسي⁴، فالتغيير السياسي يمس البناء السياسي كإباحة التعددية أو الدعوة لتنظيم انتخابات نزيهة وحرّة.

ثانياً: معنى الديمقراطية

ألقى أبراهام لنكولن في سنة 1863 خطاباً تاريخياً جاء فيه إن حكومة من الشعب يختارها الشعب من أجل الشعب، يجب أن لا تزول من على وجه الأرض، وقد أصبحت هذه الجملة أكثر وأشهر تعريف للديمقراطية، وهذا التعريف ينطبق مع الأصل اليوناني للكلمة Democracy الذي يتكون من شقين Demos وتعني الشعب، و Cratos وتعني السلطة أو الحكم، وعليه فإن الديمقراطية عند اليونان تعني حكم الشعب. فالديمقراطية تعود بجذورها إلى سقراط، وأفلاطون وأرسطو،

وإلى التطبيق الأثيني، وجوهر توسيع دائرة الحقوق بين البشر، بحيث يتساوون في فرص الحياة، ويتضمن ذلك تعظيم الحريات والمشاركة⁵.

ويعود الفضل الأول في التأسيس لنظام ديمقراطي إلى صولون من خلال التشريعات التي وضعها عام 594 ق.م والتي وضع بها الحجر الأساسي للديمقراطية اليونانية، بما أدخله من إصلاحات اجتماعية وسياسية⁶ قضت على نظام الحكم الأرستقراطي وأعطت للطبقة الشعبية دورها في نظام الحكم وتسيير شؤون الدولة⁷.

إن الديمقراطية في مفهومها المعاصر، جاءت نتيجة لصراع تاريخي بين الأغلبية وهي الشعب ضد الأقلية متمثلة في الحكام المتحالفين مع الكنيسة وطبقة النبلاء، وعليه تعد الديمقراطية بديلا عن كل أشكال الحكم التي سبقتها، ويرى كثير من الباحثين أن البداية التاريخية للديمقراطية المعاصرة تعود إلى الأحداث الكبرى التي عرفتها أوروبا متمثلة في بروز بعض الأفكار والفلسفات، كفلسفة الأنوار وكذا بروز الرأسمالية، وبسبب هذه النشأة اعتبر البعض الديمقراطية عبارة عن مذهب سياسي غربي، حيث يستخدم مفهوم الديمقراطية الذي أعطته إياه الثورة الفرنسية في أواخر القرن الثامن عشر⁸.

فالشعور الديمقراطي هو نتيجة لحركة عبر القرون، حيث يتيح المؤرخ الفرنسي " جيزو" في كتابه "تاريخ أوروبا من نهاية الإمبراطورية الرومانية إلى الثورة الفرنسية" تتبع هذه الحركة، أي التطور الذي أدى إلى ظهور الديمقراطية في أوروبا، نمو الشعور الديمقراطي في البلاد الأوروبية، هذا الشعور الذي تكون ببطء قبل أن يتفجر في التصريح بحقوق الإنسان والمواطن الذي يعد التتويج الأسطوري والسياسي للثورة الفرنسية⁹.

ومن التطورات المهمة لمفهوم الديمقراطية رفض Joseph .A.Shumpiter التعريف الكلاسيكي السائد خلال القرن الثامن عشر والذي يقول: إن الأسلوب الديمقراطي هو ذلك الترتيب المؤسساتي الذي يمكن من خلاله التوصل إلى

القرارات السياسية التي تشخص الخير العام، عن طريق جعل الشعب نفسه يتخذ القرارات من خلال انتخاب أفراد يقومون بتنفيذ إرادة الشعب، حيث اعتبر شمبتر أنه لا يوجد هناك خيرا عاما يمكن أن يجمع حوله الجميع، على اعتبار أن الخير العام يمكن أن يعني أشياء مختلفة حسب كل فرد، واقترح بدلا من ذلك التعريف التالي، "الديمقراطية هي ذلك الترتيب المنظم الذي يهدف إلى الوصول إلى القرارات السياسية والذي يمكن للأفراد من خلال اكتساب السلطة والحصول على الأصوات عن طريق التنافس"¹⁰. أصدر جيمس برايس James Bryce بعد الحرب العالمية الأولى عن "الديمقراطية الحديثة " Modern Democracies، دراسة اختار فيها المنهج المقارن، كما أن دراسته كانت موضوع معين هو الديمقراطية، والسبب الذي دعاه إلى اختيار الديمقراطية هو ملاحظته انتشارها بعد الحرب العالمية الأولى بين أكثر الدول القائمة، فالباحث في مطلع القرن التاسع عشر لم يكن يستطيع أن يدرس إلا المنتظم السياسي¹¹ لبلد صغير كسويسرا، ولكن التطور الذي حدث في مئة عام جعل أكثر ممالك العالم القديمة تتحول إلى الديمقراطيات، ويعني هذا التطور أن الديمقراطية أصبحت المنتظم السياسي المفضل لدى الجميع، وأن الفكر السياسي لم يعد يثير السؤال القديم ما هي الدولة الفضلى؟، بل أصبح يطرح السؤال الجديد التالي: ما هي الغايات التي يجب أن يتخذها المنتظم السياسي ليتكيف مع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية، ولذلك يفضل برايس المقارنة بين مختلف الديمقراطيات القائمة مقارنة تحليلية واستقرائية، ويرمي برايس إلى التعرف إلى حقيقة الديمقراطية بالدراسة المقارنة للمؤسسات الديمقراطية لا أن يتعرف إلى هذه المؤسسات، فالدراسة السياسية العلمية المقارنة بالنسبة لبرايس تتتبع وقائع المؤسسات أو الظواهر السياسية وتقارن بينها كما تفعل الطبيعيات، وقد أراد برايس من خلال دراسته هذه التوصل إلى نظرية حول ما سماه الطبيعة الإنسانية الديمقراطية¹².

لقد أصبح مفهوم الديمقراطية لدى العديد من المفكرين وعلماء السياسة أمثال جون لينز Linz Juan يعني السماح للهيئات السياسية المستقلة لممارسات الحريات

الأساسية كالاقتصاد، الإعلام والاتصال في ظل منافسة حرة وبوسائل غير عنيفة، قصد إشراك كل الأطراف ومن دون استثناء في عملية صنع واتخاذ القرار¹³. كما انعكس التطور العلمي والتقني على مفهوم الديمقراطية¹⁴ خاصة فيما تعلق بالديمقراطية الإلكترونية التي يتم التعبير عنها بالضغط على أزرار لوحة مفاتيح الحاسب الآلي، ولكن هذا يمكن أن يجلب نتائج سلبية على النظام الديمقراطي في حد ذاته¹⁵.

يعود ظهور فكرة الديمقراطية الإلكترونية إلى الفترة التي عقت انتهاء الحرب العالمية الثانية، وقد تم تطوير هذه الفكرة مع اختراع الحاسب الآلي وتسارع وتيرة الثورة التكنولوجية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى نظرا لتزايد حدة مشاكل الديمقراطية وقد عرفت فكرة الديمقراطية الإلكترونية تطورا ملموسا يتضح من خلال المراحل الرئيسية التي مرت بها خلال العقود الخمسة الأخيرة¹⁶.

إن تحليل النقاش الدائر حول الديمقراطية الإلكترونية يبين أنه يتمحور حول ثلاث مسائل أساسية إعلام المواطنين، الحوار والنقاش، واتخاذ القرارات العامة وهذا ما يحيلنا إلى إحدى الإشكالات الرئيسية في عمل الأنظمة السياسية (كغياب الشفافية في اللعبة السياسية، تهميش المواطنين من عملية اتخاذ القرارات، فتطبيق فكرة الديمقراطية الإلكترونية يضع في الحسبان مثالية هذه الفكرة التي تتصل بوضعية يكون فيها المواطنون وبشكل تام ودقيق، على علم بما يحدث داخل اللعبة السياسية، ويتم إشراكهم في اتخاذ القرارات المحلية، وهذا صعب المنال¹⁷.

وفي هذا الصدد يقول دومينيك ولتن Dominique wolton أن المواطن أصبح اليوم عملاق من ناحية المعلومة، و لكن إذا تعلق الأمر بالفعل و التأثير فانه يصبح قزما¹⁸. كما يبقى بربار Benjamin barber متشائما فيما يخص تداعيات التكنولوجيات الحديثة على الممارسة الديمقراطية، فهو يعتبر أن استعمال هذه التكنولوجيات يخدم مصالح الجماعة المهيمنة اجتماعيا، والتي ترغب في زيادة سلطتها وليس توزيعها.

مما سبق يمكن القول أن الديمقراطية ليست ذات طابع سكوني ، فهي عملية
تطورية تعكس حركة تطور المجتمع، فلا يمكن وصف دولة معينة بأنها
ديمقراطية، بل فقط تقاس درجة الديمقراطية فيها ونقول أنها أصبحت أكثر
ديمقراطية مما سبق، وذلك وفق آليات لتحديد وتحسين مستويات الجودة السياسية
والتي تقتضي شروط ضامنة حامية ومراقبة لها .

ثالثا: المعايير النظرية للديمقراطية

يرى الأستاذ لاري دايموند أن أي نظام ديمقراطي يجب أن يتضمن مجموعة من
المميزات والسمات التالية¹⁹:

- وجود دستور قائم على المبادئ و القيم الديمقراطية يحتوي على ضمانات
كفيلة بمنع أية تجاوزات على مركزية المواطن ومشاركته السياسية والحق في
التجمع والمعارضة، وجود تعددية حقيقية قائمة على الإعلام والتنظيم المستقل.
- حرية الأقليات الإثنية، الدينية، العرقية في ممارسة شعائرهم الدينية
والتعبير عن ثقافتهم وكذا المشاركة العادلة في الحياة الاجتماعية والسياسية، عن
طريق تحييد المؤسسات الدينية و التعليمية عن الصراعات السياسية.
- المساواة القانونية والشرعية لكل المواطنين أمام قواعد القانون، بحيث تكون
القوانين واضحة، معلنة، شاملة، مستقرة.
- الحرص على بناء دولة الحق و القانون بوجود قضاء مستقل ومحايـد
يسهر على مراقبة تطبيق القانون وحماية الأفراد وحقوق الجماعات.
- خلق صحافة تعددية وحررة قادرة على إثراء النقاشات الديمقراطية، ولعب
دور في الإعلام وخدمة حقوق المواطنة.
- بناء منطق العقلنة السياسية لتحقيق أكبر قدر من المنفعة بأقل تكلفة
وأسرع وقت.

وقد تضمن الإعلان العالمي بشأن الديمقراطية المعتمد من طرف الإتحاد البرلماني العالمي سنة 1997 والذي نشر لاحقا في تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة لعام 2002، مبادئ أهمها²⁰:

- الديمقراطية هي مبدأ معترف به عالميا، وهي حق أساسي للمواطن ينبغي أن ينمو في ظل مناخ من الحرية والمساواة والشفافية والمسؤولية، مع احترام التعدد في الآراء ومراعاة المصلحة العامة.

- الديمقراطية مثل أعلى يتعين السعي لبلوغه، وأسلوب من أساليب الحكم ينبغي تطبيقه وفقا للأشكال التي تجسد لنوع الخبرات والخصائص الثقافية، دون الإخلال بالمبادئ والمعايير المعترف بها دوليا، وهي على هذا النحو حالة أو وضع يمكن العمل دوما لاستكمالته وتحسينه، ويتوقف مساره وتطوره على مختلف العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

- تهدف الديمقراطية أساسا، باعتبارها مثالا أعلى إلى صون وتعزيز كرامة القانون وحقوقه الأساسية، وتحقيق العدالة الاجتماعية، ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتأمين تماسك المجتمع وتلاحمه وتوطيد الاستقرار الوطني والسلام الاجتماعي، فضلا عن تهيئة المناخ المناسب لإرساء دعائم السلام الدولي، وتعد الديمقراطية أفضل السبل لتحقيق هذه الأهداف كما أنها تعتبر النظام السياسي الوحيد القادر على التصحيح الذاتي.

- إن عملية الوصول إلى السلطة وممارستها وتداولها تفسح المجال في ظل الديمقراطية بمنافسة سياسية مفتوحة، نابعة من مشاركة شعبية عريضة وحرية وذات تمييز، وتمارس وفقا للقانون نسا وروحا.

- تقوم الديمقراطية على سيادة القانون ومباشرة حقوق الإنسان، وفي الدول الديمقراطية لا يعلو أحد على القانون والجميع متساوون أمام القانون.

- تقوم الديمقراطية على توافر مؤسسات محكمة البناء تضطلع بمهامها على نحو مرض، بالإضافة إلى توافر مجموعة من المعايير والقواعد، كما تتوقف أيضا على إرادة المجتمع المدرك تماما لحقوقه ومسؤولياته.

- إن العنصر الرئيسي في ممارسة الديمقراطية يتمثل في إجراء انتخابات حرة ونزيهة على فترات منتظمة يعبر فيها الشعب عن إرادته، ويجب إجراء انتخابات على أساس الاقتراع العام، العادل والسري كما ينبغي أن يخضع تنظيم الأحزاب وأنشطتها وشؤونها المالية وتمويلها ومبادئ لنظم سديدة ومحايدة لضمان سلامة الديمقراطية ونزاهتها.

- المساواة العامة عنصر أساسي من عناصر الديمقراطية ويصدق ذلك على كل من يشغل منصبا عاما، سواء كان منتخبا أو غير منتخب، وعلى كل الأجهزة ذات السلطة العامة دون استثناء، وتتطلب هذه المساواة أن يكفل للشعب حق الحصول على المعلومات التي تتعلق بأنشطة الحكومة والحق في تقديم الالتماسات إلى الحكومة والمطالبة بالإنصاف من خلال آليات إدارية وقضائية نزيهة.

- المؤسسات القضائية وآليات الرقابة المستقلة المحايدة والفعالة هي الأجهزة التي تكفل سيادة القانون، وسيادة القانون هي ركيزة الديمقراطية.

- إن تحقيق استدامة الديمقراطية يتطلب من ثم تهيئة مناخ ديمقراطي وثقافة ديمقراطية، ودعمها بالتربية والتعليم، وغير ذلك من وسائل الإعلام والثقافة وبناء على ذلك يتعين على المجتمع الديمقراطي أن يلتزم بتعزيز التربية ولاسيما التربية المدنية وتنشئة المواطن الصالح المسئول.

من خلال ما سبق وتعرضنا إليه حول معنى التحول ومعنى الديمقراطية يمكن أن تساءل عن مفهوم التحول الديمقراطي.

رابعا: مفهوم التحول الديمقراطي

خضع مفهوم التحول الديمقراطي باعتباره أحد المفاهيم الحديثة المطروحة على الساحة الفكرية لمحاولات معمقة للتأصيل المفاهيمي ظهرت من خلال الاهتمام المتنامي لمختلف الأدبيات المعاصرة بهذا الموضوع، فبينما تقاسم هذا الاهتمام عدد من الموضوعات إلا أن طبيعة مفهوم التحول الديمقراطي الذي اتم

بالإتساع والشمول إلى جانب ضرورة صياغة تعريف إجرائي له، فرض مزيدا من الاهتمام لتأصيل هذا المفهوم، الذي اختلف بطبيعة الحال عن المفهوم التقليدي للديمقراطية، حيث لم يعد ينظر إلى إرساء نظام ديمقراطي في دول العالم الثالث باعتباره نتاجا لعمليات التحديث وإنما أضحي نتاجا لتدابير إستراتيجية واتفاقات بين مختلف النخب السياسية إلى جانب الخيار الواعي بين مجموعة من البدائل المؤسسية والأنظمة الانتخابية والحزبية، فقد اهتمت أدبيات العقد الحديث بالمفاهيم التي ارتبطت بآليات التحول و سبل ترسيخه، و في هذا الإطار تعددت محاولات تأصيل مفهوم التحول الديمقراطي من خلال دراسات كل من فيليب شميتز و كارل Karl , Philip shamitter²¹ ، حيث يذهب فيليب شميتز وجيليرم أودونيل إلى أن مفهوم التحول الديمقراطي يشير إلى المرحلة الفاصلة بين نظام سياسي وآخر وتنتهي هذه المرحلة في اللحظة التي يتم فيها اكتمال تأسيس النظام الجديد²².

حيث تتحدد هذه التحولات من ناحية ببدء عملية تحليل النظام السلطوي ومن ناحية أخرى بإرساء شكل من أشكال الديمقراطية أو عودة شكل من أشكال النظام السلطوي أو ظهور بديل ثوري، ومن الجائز أيضا أن تنتج هذه التحولات نظاما هجينا أو تتحدر بالكامل نحو الفوضوية²³.

فالتحول الديمقراطي حسب شميتز هو عملية تطبيق القواعد الديمقراطية سواء في مؤسسات لم تطبق من قبل أو امتداد هذه القواعد لتشمل أفرادا أو موضوعات لم تشملهم من قبل، إذن عمليات وإجراءات يتم اتخاذها للتحول من نظام غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي مستقر ويعرف روستو التحول الديمقراطي بأنه عملية إتحاد يساهم فيها ثلاث قوى ذات دوافع مختلفة وهي النظام، والمعارضة الداخلية، والقوى الخارجية، ويحاول كل طرف إضعاف الأطراف الأخرى وتتحدد النتيجة النهائية وفقا للطرف المتغير في هذا الصراع²⁴.

وقد عرف صاموئيل هانتغتون التحول الديمقراطي على أنه مجموعة تحولات من نظام غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي، وهذا ما يوحي بوجود فترة زمنية وعدد مهم من التحولات والردّات العكسية خلال هذه الفترة. وهو يرى أن العالم قد شهد موجتين سابقتين من الديمقراطية (موجة طويلة وبطيئة من سنة 1828 حتى 1926، وموجة ثانية بعد الحرب العالمية الثانية من 1943 حتى 1964، وقد انتهت كل منهما بما يسميه " الموجة العكسية " كانتا على التوالي 1942-1922 و 1961-1975.

ويذكر هانتغتون أنه بحلول عام 1990، كان ثلثا دول الموجة الثالثة قد ارتدت إلى الحكم الشمولي في موجة عكسية كبرى، ويرتبط ذلك بعوامل عديدة، منها الاستقطاب الاجتماعي والسياسي أو العدوى نتيجة انهيار نظم ديمقراطية أخرى اقتصادية أو ضعف في القيم والمعايير الديمقراطية السائدة .

"إن عملية التحول الديمقراطي تتطلب إعادة تكيف البيئة الاجتماعية التقليدية نحو بيئة حضارية، وهذا يدعو بدوره إلى بناء الهياكل المؤسسية السياسية والاقتصادية والاجتماعية (.....) وتحاشي الانقطاعات والتراجعات والانقلابات"²⁵، وهو ما يعني الانتقال من النموذج الكلي الشمولي القائم على هيمنة الدولة على كافة مجالات الحياة السياسية الاقتصادية والاجتماعية، إلى نموذج يظهر نوعا من التنازل عن طريق السيطرة التقليدية على القطاعات الحياة في أفرعها المختلفة دون التخلي عنها تماما من حيث المبدأ، وعلى ذلك يمكن القول أن الديمقراطية يجب النظر إليها على أنها التحول النهائي لعمليات اقتصادية اجتماعية سياسية وثقافية مديدة، وليس كتبديل لتحول فوري، كما أن التوجه نحو التحول الديمقراطي يشكل بداية تأسيس التحول الديمقراطي الذي هو الضامن الوحيد لأن تسير العملية الديمقراطية وفق خط سليم²⁶.

وحتى يثمر التحول بتتمية سياسية حقيقية ينبغي أن يتم وفقا لقيم المجتمع الذي حصل فيه، فحتى تتحرك القوى المجتمعية ينبغي لها أن تتغذى على قيم تكون وليدة واقعها ليكون هناك تلاؤم بين خصوصيات المجتمع ومحركاته²⁷.

خامسا: تمييز مفهوم التحول الديمقراطي عن بعض المفاهيم ذات الصلة

*التحول الديمقراطي والتحول الليبرالي :

يرى صاموئيل هانتغتون أن التحول الليبرالي يرتبط بزيادة مساحة الحرية المسموح بها للأفراد، وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين، وفتح قضايا للنقاش العلني، وتخفيف الرقابة على الصحف، واتساع المجال أمام تكوين ونشاط التنظيمات الوسيطة كالأحزاب والجمعيات وفق شروط معينة، وجعل انتخابات لمناصب ذات سلطة بسيطة والحد من التدخل فيها لصالح مرشحي الحزب الحاكم وهنا قد يؤدي التحول الليبرالي إلى التحول التام إلى الديمقراطية وقد لا يؤدي إلى ذلك²⁸.

فالتحول الليبرالي يتضمن أهدافا متواضعة تتمثل في التخفيف من حدة القيود وتوسيع نطاق الحقوق الفردية والجماعية داخل النظام السلطوي نفسه، كما أنه لا يعني بالضرورة إرساء تحول ديمقراطي ولو أنه يمكن يسهم في تحفيز هذه العملية. أما التحول الديمقراطي فيتجاوز هذه الحدود الضيقة لكل من الحقوق الفردية والجماعية، حيث يهدف إلى تحقيق إصلاحات سياسية تعكس قدرا أكثر اتساعا محاسبة النخبة، وصياغة آليات عملية صنع القرار في إطار مؤسسي ديمقراطي²⁹.

وعليه فإن عمليتا التحول الليبرالي والتحول الديمقراطي ليس لزاما أن يحدث بشكل متزامن، فالحكام السلطويون قد يسمحون بحدوث عملية التحول الليبرالي على اعتقاد أن انفتاح النظام أو وجود مساحات لتحرك الأفراد بحرية من شأنها أن يزيد من شرعية النظام دون أن يصاحب هذا تبدل في هيكل السلطة، إلا أنه مع الحقوق والحريات التي يمنحها النظام للأفراد، فإنه يصبح من الصعب تبرير

احتكار السلطة، مما يترتب عليه ازدياد المطالب الشعبية بالتحول الديمقراطي، وإذا كانت هذه المطالب قوية بالدرجة الكافية فإنها من الممكن أن ترغم السلطة على المزيد من التحول الديمقراطي وعلى هذا فإن الديمقراطية تعد مرحلة أعلى من مرحلة التحول الليبرالي.

ويصل أودونيل إلى توصيف عملية التحول بأنها طرق أو شريط مزدوج تتدمج في العمليتان بمرور الوقت كل منهما بدوافعهما وتردداتهما وخصائصهما وفي حالة تحقيق النتائج المرجوة فإن العمليتين ترتبطان معا حتى تصلا إلى الديمقراطية³⁰.

وعليه يرى أودونيل أن الديمقراطية ليست فقط شكل حكم ولكن أيضا سمة من سمات النظام السياسي وخاصة فيما تعلق بجانبه الشرعي، وعليه يجب قياس إلى أي درجة تحققت خصائص دولة الحق والقانون، حيث يقول "إن الديمقراطية ليست فقط نظام سياسي تعددي، ولكن أيضا علاقة بين الدولة ومواطنيها، وبين المواطنين بعضهم ببعض، تحت شكل من أشكال حكم القانون الذي يضمن ليس فقط المواطنة السياسية ولكن أيضا المواطنة المدنية ، ويفرض شبكة معقدة من المسؤولية"³¹.

التحول الديمقراطي والإصلاح السياسي

هو أحد المفاهيم التي لا يرد بشأنها مفهوم محدد في إطار العلوم السياسية وعلى العموم، فهو يعني القيام بعملية تغيير في الأبنية السياسية والمؤسسية ووظائفها، وكذا أساليب عملها وأهدافها، من خلال الأدوات القانونية التي يوفرها النظام السياسي ذاته، واستنادا لمفهوم التدرج، وذلك يعني زيادة فعالية وقدرة النظام السياسي على التعامل مع المتغيرات والإشكاليات الجديدة، فالإصلاح هو تغيير من داخل النظام وبآليات نابعة من داخل النظام وبمعنى آخر هو تطوير كفاءة وفعالية النظام السياسي في بيئته المحيطة داخليا وإقليميا ودوليا . وعلى هذا

الأساس فالتحول الديمقراطي يختلف عن الإصلاح السياسي لكونه يشير كما هو مبين أنه يشير إلى الانتقال من النظام السلطوي إلى النظام الديمقراطي³².

المحور الثاني: المداخل النظرية للتحول الديمقراطي

هناك اتفاق في الأدبيات السياسية والسوسيولوجية المعاصرة على وجود ثلاث مدارس أو مقاربات لتفسير آليات التحول الديمقراطي، وهذه المدارس هي مدرسة التحديث، مدرسة الانتقال ومدرسة البنيوية.

أولاً: مدرسة التحديث

يربط رواد هذه المدرسة بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية، وتعتبر افتراضات وأطروحات علم الاجتماع السياسي الأمريكي سيمور مارتن ليبست "Lipset.S.M" من خلال كتابه رجل السياسة Political man، الذي بذل فيه جهداً كبيراً ليقدم الأدلة الامبريقية على استقرار المجتمع الأمريكي وتضامن جماعة وخلوه من مظاهر الصراع أو قدراته على امتصاصها. وينعكس ذلك كله فيما أسماه ليبست "بالديمقراطية المستقرة Stable Democracy" التي يتميز بها المجتمع الأمريكي على ما عداه من المجتمعات الأخرى بحيث يحاول ليبست أن يربط بين الاستقرار الديمقراطي وبين التنمية الاقتصادية، معتقداً أن فيبر يكون على صواب عندما ذهب إلى الديمقراطية الحديثة في صورتها النقية يمكن أن تظهر فقط أثناء عملية التصنيع الرأسمالي³³. كما يذهب ليبست إلى أنه إذا كان المجتمع المتقدم هو الذي يستطيع أن يخلو الموقف من خلال يشارك عدد كبير من جماهير السكان في الممارسة السياسية، وبهذا الأسلوب الكافي لأن يبعد عن أسلوب الديماغوجية غير المسؤولة، فإن المجتمع الذي ينقسم إلى جماهير كبيرة مغلوطة على أمرها تحكمها صفوة صغيرة محظوظة يصبح إما مجتمعا أوليغارشياً أو مجتمعا قائماً على الاستبداد، وعلى المستوى الواقعي، فإن الشكل الديمقراطي المستقر تمثله الولايات المتحدة وبعض دول أوروبا الغربية، أما الأوليغارشية فإنها تظهر في الديكتاتوريات في أمريكا اللاتينية، تايلاند، إسبانيا، البرتغال، أما وجه

الاستبداد في العالم الحديث فإنه يظهر في الشيوعية والبيرونية. ويخلص ليبست إلى أن التطور الإقتصادي الذي يؤدي إلى زيادة في السلام ومزيد من الأمن الإقتصادي، ونشر التعلم يظل من صيغ النضال التطبيقي³⁴.

لقد بذلت العديد من الجهود لتأسيس اقتراب يقوم على افتراض وجود علاقة بين الإصلاح الهيكلي ذي المعنى الاقتصادي والتحول الديمقراطي، بحيث أن إحداث إصلاح هيكلي في بنية الاقتصاد بالتحول نحو اقتصاديات السوق، يؤدي إلى إحداث تحول ديمقراطي³⁵، وعليه ينظر هذا التيار للتنمية على أنها عامل مساعد لقيام الديمقراطية نظرا لما يلي³⁶:

- إن التنمية الاقتصادية تقود إلى تغيير في القيم المجتمعية، بما يخدم توجهها الإنتاج الديمقراطي
 - إن التنمية توفر القدرة على قيام نظم تعليمية شاملة ومتطورة وهو ما بذل في تعميق الوعي لدى المواطنين، وينمي في نفوسهم قيم التسامح والحوار والإعلان والعقلانية، وهي قيم لا غنى عنها لأية ممارسة ديمقراطية.
 - إن التنمية الاقتصادية تساهم في زيادة الدخل الفردي، بما يحقق الأمن الاقتصادي للمواطنين، ويساعد في الحد من الصراعات الاجتماعية، ويمكن المواطن المجتمع من تكريس وقت أطول لبلورة مواقف سياسية تجعلهم يخرطون في الشأن العام.
 - إن تحقيق التنمية، وما توفره من نول مالية مرتفعة، تساعد الطبقة الوسطى على التفرغ للمشاركة في الشأن العام، والحضور القوي للطبقة الوسطى ويضفي بدوره طابعا وسطيا على التنافس السياسي، ويبعد الحياة السياسية التطرف والعنف.
 - إن التنمية وما توفره من مداخل مالية مرتفعة، توسع هامش الاختبار أمام المواطنين للمطالبة بحقوقهم المعنوية أي الحقوق المدنية والسياسية.
- أما بهالا فقد قدم مدخلا مختلفا حول العلاقة بين التنمية الاقتصادية والديمقراطية، فهو يرى أن الديمقراطية شكل من أشكال الحكم يرتبط ارتباطا قويا

بمفهوم الحرية، حيث اختبر العلاقة بين التنمية الاقتصادية والحرية بجانبه السياسي والاقتصادي، بدلا من اختبار العلاقة بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية، وهو بذلك يرى أنه نظرا لأن الدراسات السابقة لم تقم بعزل الحرية الاقتصادية فإنها لم تقم بتقدير العلاقة بين التنمية الاقتصادية والحرية السياسية بصورة مناسبة.

ويشير بعض الباحثين إلى عدم إمكانية تطبيق هذه المعايير على تجارب اجتماعية مختلفة، سواء أدت في نهاية المطاف إلى تطبيق الديمقراطية أو الإقلاع عنها كنظام سياسي مستقر، فإن تركيا مثلا انتقلت إلى النظام الديمقراطي قبل أن تستكمل كل مستلزمات التحديث، ولم تتحقق الديمقراطية في السعودية رغم توافر معظم هذه المتغيرات والمؤشرات الاقتصادية وينتمي عادة أصحاب هذا الرأي إلى المدرسة البنيوية.

ثانيا: مدرسة البنيوية

تتعلق طروحات هذه المدرسة من مقارنة قائمة على دراسة العلاقة والتفاعل بين ملاك الأراضي الكبار والفلاحين والبرجوازية والدولة، وكيفية تبدل هذه العلاقة استجابة لديناميكية التطور الاقتصادي الحديث في المجتمع، فهذه المدرسة تستند على تفسيراتها على عمليات التحول التاريخي طويلة المدى، وذلك وفقا لفكرة ومفهوم بنى القوة والسلطة المتغيرة³⁷.

فهذه المدرسة تستند إلى أن النخب السياسية تقوم بمبادرات وخياراتها معينة، إلا أن هذه المبادرات والخيارات لا يمكن تفسيرها إلا عبر الإشارة إلى القيود المحيطة بها، وتوجد هذه القيود في جميع المجتمعات تتمثل بأنها من بنى السلطة والقوة تعمل على تقييد سلوك الأفراد والنخب في المجتمع وتشكيل تفكيرهم، وتوجد بنى السلطة والقوة بصورة مستقلة عن الفرد، تضع قيودا أو تتيح فرصا تدفع النخب السياسية وغيرهم في بعض الحالات في مسار تاريخي يقود إلى الديمقراطية، بينما في بعض الحالات الأخرى قد تقود إلى علاقات وتفاعلات بين بنى السلطة والقوة

إلى مسارات سياسية أخرى (كالتراجع الديمقراطي مثلا) ³⁸ ، من ناحية أخرى فإن الفرد جزء من تلك البنى الموروثة من الماضي ويساهم مع الآخرين في إستمراريتها.

وتركز هذه المدرسة تبعا لذلك على التشكيلات الطبقية، والبنى الاجتماعية والتطور التاريخي، وذلك في إطار علاقات القوى العالمية وتوازناتها. وتحلل على نحو خاص العلاقات الداخلية المتبدلة بين البنى الاجتماعية وسلطة الدولة، وبرز علاقات الإنتاج الرأسمالية، واستجابة لمحددات بنوية، إلى رسم إستراتيجية تتيح اكتساب السلطة السياسية، وتقدم الديمقراطية من بداية ظهورها، مع تحقق نوع من توازن القوى كمحصلة لهذه الصراعات الاجتماعية وانسجاما مع صعود الطبقة الوسطى التي تفرض سيطرتها وعقيدها.

وتتمثل الدراسة الكلاسيكية للمدرسة البنوية في دراسة " بارنجتون مور " Social origins of dictatorship and democracy المعنونة بـ " Baraington moor في سنة 1966، حيث توصل مور إلى أن مسار وشكل الديمقراطية، كان بصفة عامة، نتاجا لنمط مشترك من العلاقات المتغيرة بين الفلاحين وسادة الأراضي والبرجوازية الحضرية والدولة، وقد وضع مور خمسة اشتراطات عامة للتنمية الديمقراطية ³⁹ :

- تطور حالة توازن للحيلولة دون وجود دولة قوية أكثر من اللزوم، ودون نمو طبقة أرستقراطية مالكة للأرض ذات استقلالية أكثر من اللزوم.
- التحول نحو شكل مناسب من الزراعة التجارية.
- إضعاف أرستقراطية الأرض.
- الحيلولة دون بناء تحالف بين البرجوازية والأرستقراطية في مواجهة تحالف العمال والفلاحين.
- انفكاك فوري عن الماضي بقيادة البرجوازية.

ولكن التاريخ يثبت عكس ذلك، فقد برزت الفاشية في ظل أوضاع كانت فيها البرجوازية الحضرية ضعيفة نسبياً، واعتمدت على الطبقات الأرستقراطية المهيمنة على الدولة لتمويل الزراعة التجارية، وحدثت الثورات الشيوعية ضمن أوضاع اتسمت بضعف البرجوازية الحضرية وخضوعها لهيمنة الدولة، وكان الارتباط بين سادة الأرض والفلاحين ضعيفاً وفشل سادة الأرض في تحويل الزراعة إلى زراعة تجارية، وكان الفلاحون متماسكين وعثروا على حلفاء ذوي مهارات تنظيمية⁴⁰.

ثالثاً: المدرسة الانتقالية

تركز المدرسة الانتقالية على النخب السياسية، ونشوء فئات متشددة في قلب هذه النخب مقابل فئات أخرى معتدلة، وكيفية إدارة الصراع الذي تضطلع به أخرى في حلبة الفضاء السياسي⁴¹.

في هذا الصدد تمثل مقالة دانكورت روستو: " Dankwart Rustow " المعنونة بـ transition to democracy : toward a dynamic model ، والتي نشرت في دورية السياسة المقارنة سنة 1970 Comparative politics وتمثل هذه المقالة حيزاً واسعاً في أدبيات العلوم السياسية، حيث أشار إلى الارتباطات بين التنمية الاجتماعية والاقتصادية وبين الديمقراطية، في حين أن اهتمام روستو يتمحور حول شيء مختلف هو كيفية تحقيق الديمقراطية في المقام الأول.

وقد حدد روستو استناداً على تحليل تاريخي مقارنة لتركيا والسويد مساراً عاماً تتبعه كل البلدان خلال عملية الديمقراطية ويتكون هذا المسار من أربعة مراحل أساسية⁴²:

- مرحلة نشوء اتفاق عام حول الهوية الوطنية ،وشبه إجماع بقبول الحلول السياسية للبلد المعني، وهذه المرحلة تشكل خلفية الأوضاع back ground condition.

- بروز صراع عنيف أو مسالم بين شرائح اجتماعية أو طبقات داخل الكيان السياسي الجديد بين الصناعيين وملاك الأراضي، أو الطبقات المتوسطة والطبقة الحاكمة، وقد يؤدي هذا الصراع إلى انتصار كاسح لشريحة معينة مما يغلق الباب أمام التقدم نحو الديمقراطية أو ينتهي بنشوء توازن اجتماعي جديد، يمر المجتمع القومي بمرحلة إعدادية preparatory phase.

- تبدأ عملية الانتقال أو التحول في المرحلة الثالثة، وهي مرحلة القرار decision phase وهي لحظة تاريخية تقرر فيها أطراف الصراع السياسي غير المحسوم التوصل إلى تسويات وتبني قواعد ديمقراطية تمنح الجميع حق المشاركة في المجتمع السياسي.

- تأتي عملية الانتقال والتحول الثانية خلال المرحلة الرابعة، مرحلة التعود phase habituation، حيث يرى روستو أن قرار تبني القواعد الديمقراطية خلال اللحظة التاريخية قد يكون قرارا ناتجا عن إحساس أطراف الصراع غير المحسوم بضرورة التوصل إلى تسويات وحلول وسط ،وليس ناتجا عن قناعة ورغبة هذه الأطراف في تبني القواعد الديمقراطية.

المحور الثالث: عوامل التحول الديمقراطي

ذهبت معظم الأدبيات التي تناولت عملية التحول الديمقراطي في أي مكان من العالم إلى وجود مجموعة من الحركات السببية التي لا تساهم فقط في تحفيزها ولكن أيضا في دفع عملية التحول الديمقراطي، خاصة وأن عملية التحول الديمقراطي في أي نظام سياسي تتأثر بطبيعة بنية النظام السياسي بشقيها الداخلي والخارجي، فالنظام السياسي يعمل في إطار بيئته التي يؤثر فيها ويتأثر بها.

وفي هذا الإطار ركزت مختلف الأدبيات على مجموعتين من العوامل والأسباب الدافعة للتحول الديمقراطي:

أولاً: العوامل الداخلية في التحول الديمقراطي

نالت العوامل والأسباب الداخلية التي دفعت عملية التحول الديمقراطي خلال المرحلة الثالثة، اهتماماً واسعاً من طرف معظم الأكاديميين والسياسيين، ويمكن ذكر أن هذه العوامل على النحو التالي:

• **انهيار شرعية النظام التسلسلي:** بفقدان النظام السياسي لشرعيته لم يعد هناك ما يبرر بقاءه خاصة وأنه في ظل غياب الشرعية لن يتمكن النظام من الصمود طويلاً⁴³، وهناك العديد من الأسباب التي يؤدي توفرها أو بعضها إلى أزمة في شرعية النظام ومن هذه الأسباب:

- استنفاد النظام للغرض الذي أنشئ من أجله، بمعنى أنه نجح في حل المشكلات التي دفعته لتولي السلطة، أزمة اقتصادية، استقطاب اجتماعي، غير سياسي، أو على العكس قد تكون أخفقت في تحقيق ما سعت إليه⁴⁴.

- التغير في القيم المجتمعية، حيث يصبح المجتمع أقل تسامحاً مع النظام.

- عدم قدرة النظام السياسي على استيعاب التغيرات الجديدة في المجتمع وخاصة ظهور فئات جديدة يعجز عن توفير المشاركة لها، وهذا يحدث خاصة في الفترات التي يعرف فيها النظام السياسي تحولات اقتصادية أو اجتماعية.

- صورة النظام على الصعيد الدولي، فالنظام المعزول دولياً لأسباب مختارة قد يكون عرضة لتشكيك المواطنين الذين يعيشون في ظله في قدرته وأصل بقائه، وتزداد أهميته هذا الاعتبار حالياً بالنظر إلى التطور الحاصل في مجال الاتصال، وتتسع فرص ذلك إذا كان هذا النظام بالفعل يعاني من أسباب لعدم شرعيته في الداخل .

• **التغير في إدراك النخب والقيادة السياسية** تعد القيادة السياسية من أهم العوامل التي تدفع لاتخاذ أو عدم اتخاذ قرار التحول الديمقراطي، وكذلك نجاحه أو

فشله، حيث تحتاج عملية التحول لقيادة حتى تتمكن من مواجهة المعارضين والمتشددين وتوسيع نطاق المشاركة وعملية صنع القرار وتوزيع الموارد الاقتصادية، وبالتالي التحول يحتاج إلى قيادة لها القدرة والجرأة على تدشين عملية التحول، بما قد يترتب على ذلك من نهاية وجودها في السلطة أصلاً، ويؤكد كل

من دياموند، لينز، ليست، Diamond , Linz

lipset ، على الدور الحاسم للقيادة التي تتسم بالكفاءة والالتزام بالديمقراطية في المبادرة إلى إدخال إصلاحات سياسية على النظام التسلطي، بالإضافة إلى زيادة إدراك هذه النخب والقيادة بأن استمرارها في الحكم يؤدي إلى إضافة الأبنية التي يوكل إليها دور مهم في عملية الانتقال إلى الديمقراطية، كما أن النظام التسلطي ذاته يتعرض للتآكل⁴⁵.

كما ينطلق طومسون Thompson من ملاحظة أن النظم التسلطية وجدت إزاء معارضة قوية تمارس ضغوطاً متعددة من أجل الديمقراطية، مما جعلها تبادر إلى قيادة عملية تغيير النظام من الداخل قبل أن تجبر على ذلك⁴⁶. ويمكن التطرف إلى الأسباب التي تجعل النخب والقيادة السياسية في النظم التسلطية تؤيد الخيار الديمقراطي في ما يلي⁴⁷:

- تردّي الشرعية السياسية للنظام .
- تآكل موارد النظام التسلطي الرمزية المادية والإكراهية القمعية .
- إدراك القيادة بأن تكاليف بقائها في السلطة مرتفعة، وأنه من الأفضل المبادرة بالتحول منها انقسام التحالف المؤيد لبقائها في السلطة.
- في بعض الحالات يجد القادة أن الديمقراطية هي الشكل الأمثل لنظام الحكم وأن دولهم قد تطورت بشكل يؤهلها لإقامة نظام ديمقراطي .
- قد يتم اللجوء إلى الديمقراطية كبديل للنظام التسلطي الذي استنفذ أسباب ومبررات وجوده ولم يعد قادراً على مواجهة احتياجات المجتمع أو الضغوط الداخلية والخارجية.

- اعتقاد القيادة أن التحول الديمقراطي يمكن الدولة من جني العديد الفوائد والمنافع، كزيادة الشرعية الدولية، التخفيف من العقوبات التي تقررها الدول المانحة على دولهم، وفتح باب المساعدات المختلفة الاقتصادية منها خاصة.

• **الأزمة الاقتصادية** يؤدي النمو الاقتصادي على المدى البعيد، إلى تهيئة الأسس الملائمة والبيئة الصالحة لقيام نظم ديمقراطية، أما على المدى القصير، فإن النمو الاقتصادي السريع، وكذلك الأزمات الاقتصادية، من شأنها أن تساهم في تقويض النظم الشمولية⁴⁸.

فتردى الأوضاع الاقتصادية التي عانت منها كثير من دول العالم ذات الحكم التسلسلي، كان عاملا مهما في اهتزاز شرعية نظمها، وهو ما يتم التعبير عنه في صورة اضطرابات وتظاهرات جماهيرية وغيرها، التي تطالب بإدخال مزيد من الإصلاحات لمنع سيطرة فئة قليلة على موارد البلاد⁴⁹، كما لعب انخفاض أسعار البترول دورا في وجود بعض الأزمات الاقتصادية في الدول العربية سواء كانت بترولية أو غير بترولية التي كانت تستفيد من المساعدات والمنح وعائدات العمال من الدول البترولية أو القروض المالية إضافة إلى تدني أسعار الموارد الخام الأخرى⁵⁰.

• **تطور المجتمع المدني** إن العلاقة بين المجتمع والتحول الديمقراطي هي علاقة تداخل وترابط فالديمقراطية في معناها العميق تمس المجتمع ونظامه وتتعلق بالقوى الاجتماعية الفاعلة فيه⁵¹، حيث يدخل المجتمع المدني كعامل تفسيري لعملية التحول الديمقراطي عبر علاقته بالدولة والبنية الطبقية، بالنسبة لمنظري المدخل التحديثي والمدخل الانتقالي يلعب المجتمع المدني التعددي والنشط دورا مهما في موازنة قوة الدولة، كما أنه يمكن أن يكون حائلا أمام عودة التسلسلية، وعاملا حيويا في تعزيز الديمقراطية والمحافظة عليها، ولقد كان انبعاث المجتمع المدني عاملا حاسما في تفسير عمليات الانتقال من التسلسلية على الديمقراطية في جنوب أوروبا، (حالة إسبانيا)، كما أدى نمو وتطور العديد من الجماعات والحركات الاجتماعية المستقلة، الطلاب، النساء، أنصار البيئة في أوروبا الشرقية،

والإتحاد السوفيتي السابق وبغض أجزاء آسيا وإفريقيا إلى تنامي عملية التحول الديمقراطي.

وعادة ما يتضمن نمو المجتمع المدني وجود إعلام مستقل يمكن أن يشكل ضغطا على الدولة التسلطية وفقا للمدخل التحديثي، تساهم التنمية الاجتماعية والاقتصادية في نمو المجتمع المدني في جميع أنحاء العالم بحسبان أنها تؤدي إلى تركيز السكان في مناطق حضرية وانخراطهم في شبكات تفاعل أوسع وأكثر تنوعا مما يؤدي إلى تزايد احتمالات تحدي قطاعات المجتمع المختلفة لنظم الحكم التسلطي، كما يشير Rueschemeyer وغيره من منظري المدخل البنوي أيضا إلى أهمية نمو المجتمع المدني كقوة موازنة مهمة للدولة، إلا أنهم يهتمون أيضا كيف يستطيع المجتمع المدني بوصفه نتاجا فرعيا للتنمية الرأسمالية أن يعزز القدرات التنظيمية للطبقات الدنيا، وبالتالي تغيير توازن القوة في البنية الطبقية، بمعنى أن نمو المجتمع المدني في حد ذاته أقل أهمية من تأثير ذلك النمو على التفاعلات الطبقية، وبالتالي تأثيره على احتمالات عملية التحول الديمقراطي⁵².

فالمجتمع المدني إذن عبارة عن مسار عام للتوافق بين أفراد الشعب والمواطنين لبلد ما، المنتظمين خارج مؤسسات الدولة والإطارات السياسية للسياسة التقليدية، كما أن العلاقة بين المجتمع المدني و الدولة تتمظهر من خلال مقاومته للخضوع⁵³. وهذا الطرح الذي نجده عند أنطونيو غرامشي الذي ربط بين المجتمع المدني ومن جهة وبين الدولة، الهيمنة والإيديولوجيا من جهة أخرى.

ثانيا: العوامل الخارجية في التحول الديمقراطي

تتضمن العوامل الخارجية مختلف العناصر الاقتصادية، السياسية، الثقافية والإيديولوجية، المشكلة للبيئة الخارجية للنظام السياسي، ويمكن إجمال هذه العوامل فيما يلي:

- القوى الكبرى تلعب القوى الكبرى دورا داعما في التحول الديمقراطي سواء بطريقة مباشرة، أو غير مباشرة، وذلك من خلال عدد من الأساليب الدبلوماسية

والمالية، مع توظيف غير مسبوق لآلية المشروطة السياسية، حيث تصاعد التركيز الخطابي على قضية الديمقراطية باعتبارها تحتل مكانا مهمة على الأجندة الدولية الجديدة.

حيث تشير عدة دلائل إلى أن البيئة الدولية عقب تفكك الاتحاد السوفيتي سابقا، قد أفرزت ذلك التوافق بين القوى الكبرى خاصة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي حول ضرورة لعب دور أكبر لدعم التحول الديمقراطي⁵⁴.

كما أن لضغوطات المؤسسات المالية والنقدية (كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي للإنشاء والتعمير اللذين يفرضان التوجه نحو التحول الديمقراطي على الدول المقترضة دور في التعجيل بالتحول الديمقراطي⁵⁵.

فالدول التي عرفت التحول الديمقراطي وقعت في فكي كماشة خدمات الديون، وهذا ما جعلها تعرف أزمة، وقد لجأت هذه الدول إلى سياسة إعادة جدولة ديونها، ناهيك عن ضغوط المنظمة العالمية للتجارة التي تفرض إصلاحات اقتصادية وسياسية على حد سواء تدفع نحو التحول الديمقراطي⁵⁶.

● **النظام الدولي بعد فك تفكك الاتحاد السوفيتي** حيث شهدت البيئة الدولية تغيرات جذرية في أنظمة الحكم الشمولية في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي سابقا، وتحول أغلبها إلى الديمقراطية على النمط الغربي، وهذه الثورة الديمقراطية كما وصفها البعض أدت إلى تدعيم الاتجاه نحو التغيير والإصلاح لدى حكام النظام الشمولي، وقد تدعم هذا الاتجاه أيضا من خلال القوى والاتجاهات المعارضة التي تطالب بالحرية، وبحقها في التنظيم والتغيير والمشاركة السياسية والمنافسة على كسب رضا الرأي العام والوصول إلى السلطة⁵⁷.

● **الانتشار أو المحاكاة (كرات الثلج)** يقصد بالمحاكاة أن نجاح عملية التحول الديمقراطي في دولة يشجع ويدفع إلى إحداث تحول ديمقراطي في دولة أخرى،

Diffusion globale , les effets démonstratifs , propagation des valeurs démocratiques

فالتجارب الناجحة تحمل على التحول الديمقراطي خاصة إذا تعلق الأمر بأنظمة سياسية متقاربة جغرافيا وهذا ما يطلق عليه كرات الثلج التي تكبر كلما تدحرجت⁵⁸.

Une transition dans un pays favorisant d'autres transitions dans la région

و قد كان لثورة الاتصالات والإعلام والمعلومات دورا كبيرا في التحول الديمقراطي انطلاقا من سهولة الاتصال فيما بين القوى المعارضة السياسية ومنظمات حقوق الإنسان التي تفتح مجالا للمحاكاة من خلال المطالبة بصور الالتزام فالسير في اتجاه التحول الديمقراطي.

ثالثا: عوامل التحول الديمقراطي لدى صاموئيل هانتنغتون

يعتقد هانتنغتون أن النمو الاقتصادي الكبير قد مهد لقيام الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي، فالتحول الديمقراطي غير وارد في الدول الفقيرة، ويتطلب حد أدنى من النمو الاقتصادي، وهكذا فإن احتمالات التحول الديمقراطي حسب صاموئيل هانتنغتون تزيد في الدول التي تقع في المستويات المتوسطة، والمتوسطة والعليا من النمو الاقتصادي، لكن الثراء وحده لا يكفي لتحقيق الديمقراطية فالدول المنتجة للنفط لم تحقق في معظمها الديمقراطية، مما دفع هانتنغتون إلى إضافة شرط النمو الاقتصادي ذا القاعدة العريضة وليس مجرد إنتاج النفط، كسمة للنظم المتوقعة تحولها للديمقراطية، وارتبط هذا التحليل بإبراز الأهمية التي تمثلها الطبقة الوسطى.

محوران رئيسيان يمثلان أهمية أساسية في تعزيز التحول الديمقراطي لدى هانتنغتون، يمثلان أولوية كبرى في تلبية المتطلبات والشروط الأساسية لقيام ديمقراطية فعالة يمثلها :

- مستويات أعلى من النمو الاقتصادي ومعدلات التنمية الاقتصادية في المجتمع بما يوسع من الطبقة الوسطى، ويعزز موقعها وأهميتها في المجتمع.
- العوامل القيمية أو الثقافية خصوصا العقيدة منها وما يسميه هانتغتون بالتغيرات الدينية، والتي من شأنها إذا صاحبت معدلات تنمية اقتصادية أعلى أن توطد وتعزز المزيد من التحولات في اتجاه الديمقراطية .

الخاتمة

يختلف مفهوم التحول الديمقراطي عن مفهوم الديمقراطية التقليدية، التي ارتبطت سابقاً بعمليات تحديث وتنمية المجتمعات المتخلفة كشرط لإرساء نظام ديمقراطي فيها، ورغم صعوبة إيجاد تعريف محدد ونهائي لهذا المفهوم يحظى بإجماع الدارسين والمهتمين بالديمقراطية جميعهم، يمكن القول أن مفهوم التحول الديمقراطي يشير بصفة عامة إلى عملية الانتقال من صيغة نظام غير ديمقراطي إلى صيغة نظام ديمقراطي، وهي عملية معقدة وتستغرق عادة فترة من الزمن، تتم عبر مراحل تتداخل فيها خصائص السلطوية مع خصائص الديمقراطية، بما يعني إمكانية حدوث انتكاسة لعملية التحول أو التراجع عنها، وفي المقابل - وهو الأهم - يمكن أن تشهد هذه العملية ترسيخا للديمقراطية، حيث تؤكد الأدبيات المعاصرة أن عملية التحول الديمقراطي تتضمن تتابعا زمنيا للمراحل تبدأ بالقضاء على النظام السلطوي أولاً، ثم اجتياز المرحلة الانتقالية ثانياً، فالتوصل إلى مرحلة الرسوخ. فالديمقراطية لا تعدو أن تكون إلا مجرد عملية تراكمية تاريخية شاملة، في حاجة إلى ثقافة مدنية وسياسية، تساهم في بلورة نموها واستمرارها مختلف مؤسسات التنشئة الاجتماعية والسياسية، دون أن ننسى دور العوامل الخارجية وأهميتها في تدعيم الحركة الديمقراطية وتنميتها ماديا ومعنويا على الرغم من تأثيراتها المتباينة .

هوامش الدراسة:

¹ - محمد السويدي، مفاهيم علم الاجتماع الثقافي، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1991، ص 109.

² - أحمد طعيبة، "دور المؤسسة التشريعية في دعم التحول الديمقراطي - حالة الجزائر-"، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2007، ص 8 .

³ - محمد السويدي، مرجع سابق، ص 109.

⁴ - أحمد طعيبة، مرجع سابق، ص 09 .

⁵ - علي الدين هلال، "مفاهيم الديمقراطية في الفكر السياسي الحديث"، في أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987، ص 38 .

⁶ - Gaston lavergese : la démocratie en Grèce antique et à Rome, publié sur le site internet: www.esplande.org/democratie

⁷ - مصطفى النشار، تطور الفلسفة السياسية من صولون حتى ابن خلدون، القاهرة: الدار المصرية السعودية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005، ص 29 .

⁸ - أحمد طعيبة، مرجع سابق، ص 11

⁹ - مالك بن نبي، تأملات، دمشق: دار الفكر، 2002، ص 69.

¹⁰ - ثناء فؤاد عبد الله، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997، ص 17. في هذا الصدد أنظر أيضا:

Larry Diamond, is the third wave of democratization over ? working paper, 1997, p07

¹¹ - تجب الإشارة هنا إلى أن الدكتور حسن صعب في كتابه علم السياسة، يفضل إطلاقه مصطلح المنتظم السياسي على كلمة Système بدلا من مصطلح النظام السياسي، حيث يرى أن المنتظم أعم وأشمل من كلمة نظام، وفي المقابل يطلق مصطلح نظام على كلمة Régime وعليه فإنه يوظف مصطلح النظام السياسي يعني به نظام الحكم.

¹² - حسن صعب، علم السياسة، ط 5، بيروت: دار العلم للملايين، 1977، ص-ص 327-330.

¹³ - Larry Diamond , is the third wave of Democratization over ? The imperative consolidation, working paper, 1997 .p-p 15. obtenu en parcourant : www.kellogg.nd.edu/publication/working paper/wps/237pdf

- 14-Peter Scheider, technologie moderne et procédures démocratiques, obtenu eu par courant : www.senat.freurope_dossiers_conférence_président_CRR_-_Strasbourg_2004.pdf.
- 15-Peter chen, Rachel Gibson, Electronic Democracy? the Impact of new communications technologies on Australian democracy –the Australian mitral university .2006 p 60 .
- 16- Thierry Vedel, "l'idée de démocratie électronique « , origines, visions, questions .paru dans : Perrineau pascal, le désenchantement démocratiques la tour d'aigues : Editions de l'aube , 2003 p .247
- 17- Thierry vedel , op-cit.p-p248 -249 .voir aussi : Tracy Weston electronic democracy (ready or not , here it comes) ;obtenu en parcourant : www.netcaucus.orgbooks_gov2001pdf_democracy_.pdf .
- 18-Loet-maris Béatrice , van baste laer béatrice , " Démocratie électronique et citoyennteté virtuelle " , Wallonie , 62 , mars 2000 .p.64 .
- 19- Larry Diamoud , the spirit of Democracy : free societies throughout the world , new York : Times book ,2008. p 22
- 20 - أنظر وثيقة الإتحاد البرلماني الدولي رقم 33 الصادرة عن جمعية الإتحاد في دورته 117 -جينيف 10 أكتوبر 2007
- 21 - هدى ميتكس،"الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظم السياسية في دول العالم الثالث" في اتجاهات حديثة في علم السياسة (علي الدين هلال محرر) القاهرة : اللجنة العلمية للعلوم السياسية والإدارة العامة، 1999، ص135
- 22- أحمد طعيبة، مرجع سابق، ص 16.
- 23- بلقيس أحمد منصور، الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي : دراسة تطبيقية على اليمن وبلاد أخرى، القاهرة : مكتبة مدبولي، 2004، ص29.
أنظر أيضا:
- Larry Diamond , the state of democratization at the Beginning of the 21st century " the white bead journal of Diplomacy and international Relations , winter / spring 2005 ,p:14
- 24 - بلقيس أحمد منصور، مرجع سابق، ص 29.
- 25- عبد الوهاب حميد رشيد، التحول الديمقراطي في العراق، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، جويلية 2006، ص 137
- 26 - رضوان جودت زيادة، " خطاب الديمقراطية في المجتمعات العربية "، مجلة شؤون عربية، عدد 132، شتاء 2007 ، ص-ص 100-108
- 27 - سلوى بن جديد، قراءات سياسية في مواضيع ومسائل راهنة، الجزائر: للطباعة والإعلام والنشر والتوزيع 2008، ص87.

28-Samuel Huntington, the third wave of democratization in the late of twentieth century,1991,p09-16

²⁹ - هدى ميتيكس، مرجع سابق، ص 136 .

³⁰ - بلقيس أحمد منصور، مرجع سابق، ص 34 .

³¹ - Graciela Ducatzenzeiller, " Nouvelles approches à l'étude de la consolidation démocratique ", revue internationale de politique componsee ; vo l8 , n 2 , 2001, p 195 .

³² - أحمد طعيبة ، مرجع سابق

³³ - أحمد زايد ، علم الاجتماع :النظريات الكلاسيكية والنقدية، القاهرة : مصر للطباعة والنشر والتوزيع ،2005، ص 129

³⁴ - المرجع نفسه، ص 130

³⁵ - نصر محمد عارف، إيستولوجيا السياسة المقارنة :النموذج المعرفي -النظر المنهج، بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002، ص-ص 312-314

³⁶ - ديدى ولد السالك، " الممارسة الديمقراطية مدخل إلى تنمية عربية مستدامة" المستقبل العربي، عدد 356، أكتوبر 2008، ص 26 .

³⁷ - يوسف الشويري، " الشورى والليبرالية والديمقراطية في الوطن العربي : آليات الانتقال"، في مؤلف : مدخل الانتقال إلى الديمقراطية في الوطن العربي، (على خليفة الكواري محرر) ط2 ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، ص 54 .

³⁸ - يرجع الاستخدام الأول لمصطلح " التراجع الديمقراطي " إلى لاري دايموند ، وهو عالم سياسي وأستاذ في جامعة ستانفورد، وذلك في كتابه "روح الديمقراطية " Spirit OF Democracy، والأرقام تؤكد ذلك، ففي عام 2008 لاحظ معهد " فريدم هاوس " الذي يتتبع اتجاهات الديمقراطية والانتخابات على مستوى العالم، أن عام 2007 شهد أسوأ عام للديمقراطية منذ عام 1989

³⁹ - زاهي المغيري، " المداخل النظرية للتحول الديمقراطي" متحصل عليه من الموقع الالكتروني:

www.hewarat.com/frum/showpost.php

⁴⁰ - المرجع نفسه.

⁴¹ - يوسف الشويري، مرجع سابق، ص 56 .

⁴² - المرجع نفسه، ص 57 .

43- International institute for democracy and electoral assistance , democracy , conflict and human security, Stockholm ,2006 p-p 08-09.

- 44 - بلقيس أحمد منصور، مرجع سابق، ص 36 .
- 45 - المرجع نفسه، ص، ص 34، 35
- 46 - أحمد ثابت، "الإصلاح السياسي في العالم الثالث"، في اتجاهات حديثة في علم السياسة، مرجع سابق، ص 262.
- 47 - المرجع نفسه، ص 264.
- 48 - عبد الغفار رشاد القصبي، مرجع سابق، ص-ص 22-23 .
- 49 - بلقيس أحمد منصور، مرجع سابق، ص 37 .
- 50- Michel .L. Ross, "Does oil hinder democracy ", world politics .53 April 2001, p-p 325 -327 .
- 51 - سعيد بن سعيد العلوي، المجتمع المدني ودوره في تحقيق الديمقراطية في الوطن العربي ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992، ص 13
- 52 - زاهي المغيربي، مرجع سابق، أنظر أيضا : يوسف الشويري، مرجع سابق، ص-ص 54-55، وأيضا : أحمد ثابت ، مرجع سابق ، ص-ص 264، 265
- 53- David Naville , Transition Et Processus Democratique Au Paraguay , La Societe Dans Une Impasse , Mémoire De La Maitrise En Science Politique , Université Du Québec A Montréal, 2008 P 11.
- 54 - هناء عبيد ،"الدور الخارجي في التحول الديمقراطي قبل وبعد أحداث 11 سبتمبر"، متحصل من : www.ahram.org.eg/archives
- 55 - رابطة توفيق، "القوى الكبرى و المشروعية في إفريقيا" متحصل عليه من : www.albayan-magazine.com/r:les/africa/ndex
- أنظر أيضا: ابتسام الركيبي: "تأثير العامل الخارجي وحدوده في حركة الإصلاح"، ورقة عمل مقدمة في مؤتمر الإصلاح والتحول الديمقراطي في الوطن العربي ، متحصل عليه من : www.emasc.com.content.asp
- 56 - حسنين توفيق إبراهيم، "العوامل الخارجية وتأثيراتها في التطور الديمقراطي في الوطن العربي"، المستقبل العربي، عدد 349، مارس 2008، ص 22.
- 57- بلقيس أحمد منصور، مرجع سابق، ص، ص 42، 43 .
- 58- Arian Theroux -Samuel, les effets de la politique étrangère américaine sur la démocratisation du Moyen-Orient : le cas du middle East Partnership initiative, Mémoire De La Maitrise En Science Politique ,Montréal : McGill university 2007; p 26